تقرير

ورشة عمل لبناء القدرات الوطنية حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في اليمن

عدن، 5 و 6 حزيران/يونيو 2024

أولاً - الخلفية

بلغ عدد كبار السن في اليمن في الفئة العمرية 60 وما فوق حوالي 1,387,000 شخصاً في العام 2022 شكلوا نحو 4 في المائة من السكان، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 9.2 في المائة في عام 2050[1]، يدخل اليمن عندها في مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة. ويواجه كبار السن في اليمن تحديات متراكمة يعود جزء كبير منها إلى الصراع الذي أدى إلى تدهور الوضع الأمني والإنمائي الهشّ في البلاد على مدى سنوات طوال والدمار الذي طال العديد من المرافق الحيوية للدولة ومن بينها البنية الخدمية التحتية مثل القطاع الصحي ومراكز الرعاية الاجتماعية بما فيها مراكز ودور رعاية كبار السن، كما أدى هذا الصراع الى تردي الأوضاع الاقتصادية والفقر المزمن ونزوح السكان.

انطلاقاً من هذا الواقع، أصبح من الضروري تعبئة الجهود لتحقيق الاستقرار السياسي ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية رشيدة ومتكاملة لبناء السلام وإعادة الإعمار والقيام بالإصلاحات اللازمة للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لا تهمل أحد. ولا بد من وضع خطة عمل ممنهجة لتعزيز القدرة على التعافي من الأزمات والاستجابة الى الأولويات الاجتماعية واحتياجات السكان بما فيهم كبار وكبيرات السن.

ثانياً – ورشة العمل لبناء القدرات حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات الوطنية

في هذا السياق، نظمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ورشة عمل لبناء القدرات حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات الوطنية، وذلك في عدن، الجمهورية اليمنية، يومي 5 و 6 حزيران/يونيو 2023. وتأتي ورشة العمل في إطار برنامج الدعم الفني الذي طلبته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من الإسكوا في كانون

[1] الأمم المتحدة، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية، 2022. متوفر على الرابط https://population.un.org/wpp/

الثاني/يناير 2024 والذي تضمن دعم جهود اللجنة الوطنية لرعاية كبار السن في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وإعداد دراسة حول مراكز رعاية كبار السن في اليمن.

ألف - أهداف ورشة العمل

هدفت ورشة العمل إلى: (1) تعزيز المعرفة حول حقوق كبار السن كما جاءت في المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان؛ و(2) بناء قدرات صناع السياسات والأخصائيين في مختلف القطاعات المعنية بالشيخوخة وكبار السن في اليمن على إدماج قضايا وأولويات كبار السن في عملية صنع الخطط والسياسات والبرامج العامة. ووفّرت ورشة العمل منصّة عمل مشتركة جمعت بين مختلف المعنيين بقضايا وسياسات كبار السن من الجهات الحكومية وغير الحكومية لتبادل الخبرات في تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بقضاياهم والتحديات التي تواجههم واقتراح الحلول والسبل لتمكين كبار السن وإدماجهم في عمليات التنمية.

باء – المشاركون

شارك في ورشة العمل أعضاء اللجنة الوطنية لكبار السن في اليمن الذين يمثلون مختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية والمجتمع المدني (مرفق قائمة المشاركين).

ثالثاً - سير الجلسات

اعتمدت ورشة العمل في مضمونها على أداة تطوير السياسات التي تستجيب لقضايا كبار السن التي طورتها الإسكوا لمساعدة واضعي السياسات في الوزارات الحكومية ومختلف الجهات الفاعلة على إدماج قضايا كبار السن في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وتسعى هذه الأداة إلى دعمهم في تصميم سياسات خاصة بكبار السن كما تساهم في ترشيد التفكير في القضايا ذات الأولوية واقتراح حلول تتلاءم مع الواقع الوطني. كما استخدمت ورشة العمل منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل التجارب، وتم تشكيل فرق عمل لمناقشة القضايا ذات الأولوية التي تناولتها الورشة والخروج بتوصيات عملية لتعزيز العمل هذه القضايا.

ألف – الجلسة الإفتتاحية

ألقى معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور محمد سعيد الزعوري كلمة افتتاحية أكد فيها على دور الحكومة في دعم قضايا كبار السن ومصادقتها على الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن بالقرار رقم (1) لعام 2022، التي أعدتها وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل. وشملت هذه الاستراتيجية القضايا ذات الأولوية التي يجب العمل عليها لتحسين نوعية الحياة لكبار السن وتوفير رعاية صحية وإجتماعية متكاملة لهم تستجيب لاحتياجاتهم استناداً إلى الإطارات الدولية لحقوق كبار السن. ودعا معالي الوزير الزعوري المنظمات الدولية لدعم جهود الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن من خلال توفير التمويل اللازم، كما

حث على تضافر الجهود الوطنية لتنفيذ جميع السياسات والبرامج داعياً مؤسسات المجتمع المدني لأن تلعب دورها المهم في تحسين أوضاع المسنين ضمن شراكة فاعلة تجمع كافة أصحاب المصلحة.

وفي الختام أشاد معالي الوزير بالتعاون مع الإسكوا في تنظيم هذه الورشة وبرنامج العمل الذي يقضي بإعداد دراسة حول مراكز رعاية كبار السن في محافظات الجنوب والمناطق المحررة. وسوف تتضمن هذه الدراسة تحديد المناطق التي يمكن إنشاء مراكز فيها والمعايير المتعلقة بإنشائها وتقديم الخدمات، وتصميم نموذج مركز رعاية لكبار السن وفقاً للمعايير العالمية. كما نوه معاليه الى أن الورشة تكتسب أهمية من حيث أنها تناقش موضوعات متنوعة تسهم في رفع الوعي حول كبار السن وبناء قدرات صناع سياسات على إدماج قضايا وأولويات كبار السن خاصة في ظل انعكاسات الحرب المستمرة.

من جهته، دعا اللواء السيد قائد عاطف وكيل وزارة الداخلية لشؤون الموارد البشرية والمالية إلى ضرورة الاهتمام بفئة كبار السن، وتعزيز الوعي المجتمعي لرعايتهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها شاكراً معالي الوزير على جهود الوزارة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن ورعايته ومتابعته المستمرة لقضاياهم مع مختلف الجهات الرسمية والمنظمات المحلية والدولية.

وفي نفس السياق، أشاد الدكتور هيثم قاسم جواس وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في كلمته إلى الدور الذي تلعبه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن لافتاً ان وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تتطلع من خلال هذه الورشة للاستفادة من تجارب البلدان التي قدمت نماذج ناجحة لإدماج لكبار السن داعيا إلى الاهتمام بهذه الشريحة العمرية ضمن مسارات الجهود التي تبذلها قيادتي وزارتي الشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية.

بدورها، ألقت الدكتورة سارة سلمان مسؤولة الشؤون السكانية كلمة الإسكوا فأكدت على دور صناع القرار نحو تعزيز وعي المجتمعات تجاه قضايا الشيخوخة وتحقيق رعاية وحماية افضل لكبار السن، ونشر الوعي بتمتين العلاقات بين الأفراد والمجتمعات الأُسرية. وأشارت السيدة سلمان بأن الواقع الديموغرافي للمنطقة العربية سيشهد تغييراً سريعاً في ظل ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة مما يؤدي الى تسارع وتيرة الانتقال الى مرحلة الشيخوخة في معظم دول المنطقة. وهذا التغيير سيكون له تحديات كثيرة وتبعات اجتماعية واقتصادية تتطلب من الدول العربية تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة لسكانها على كافة المستويات بما فيهم كبار السن، لذا من الضروري أن تبدأ الدول العربية بالتحضير سريعاً لمرحلة الشيخوخة القادمة.

باء – الجلسات الموضوعية

قامت د. سارة سلمان بتيسير الجلسات التدريبة الستة في الورشة من خلال أسلوب تفاعلي وتشاركي وتطبيق مجموعة من التمارين تم تقسيم المشاركين في مجموعات للعمل عليها. وتناولت هذه الجلسات ما يلي:

1- نبذة عامة عن أطر العمل العالمية وحقوق كبار السن وأهميتها في اعتماد المقاربة القائمة على الحقوق ودورة الحياة والشراكة، تستند إلى الأدلة وتعزز الترابط بين الأجيال والمساواة بين الجنسين والشيخوخة النشطة.
2- عرض خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن 2022 – 2028 عملت بعده مجموعات العمل على ملأ مصفوفة تبيّن الأنشطة المقترحة، ومقاصدها والجهة المسؤولة عنها، والشركاء المعنيين في تنفيذها، فضلا عن الجدول الزمني اللازم للتنفيذ ومصادر التمويل المناسبة. وقامت كل مجموعة بعرض نتائج عملها التي تضمنت توصيات مهمة لتعزيز وتفصيل الأنشطة المقترحة تحت المحاور المختلفة.
3- عرض حول أولويات وطرق حماية كبار السن من الإساءة والإهمال والعنف وتعزيز إدماج هذه القضية في الاستراتيجية الوطنية الخاصة بكبار السن والبرامج ذات الصلة.
4- أهمية البيانات والشراكات في أهداف الاستراتيجية الوطنية لكبار السن. وعملت مجموعات من المشاركين على مناقشة القضايا والتحديات المتعلقة بتوفير البيانات والمجالات التي تحتاج إلى تطوير القدرات فيما يتعلق بكبار السن، كما عملت مجموعات أخرى على مناقشة الآليات التي تضمن التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وتعزز بناء الشراكات الناجحة مع القطاعات غير الحكومية.

5- في الجلسة الأخيرة شارك الحاضرون في حوار مفتوح تناول:
- الإجراءات اللازمة لتفعيل دور اللجنة في تنفيذ وتقييم وتصويب الاستراتيجية.
- الجهات الأخرى التي يمكن إضافتها على أعضاء اللجنة.
- كيف يمكن للجنة أن تؤثر في صنع القرارات والسياسات الخاصة بكبار السن.
- كيف يمكن للجنة أن تدعم إدماج قضايا كبار السن في السياسات القطاعية المختلفة.
- أبرز التحديات التي تواجه تفعيل عمل اللجنة.

رابعاً – نتائج وتوصيات ورشة العمل

أدلى المشاركون خلال مناقشاتهم وعروضهم ضمن مجموعات العمل ببعض الملاحظات والتوصيات التي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

1. استكمال الجهود لإصدار قانون وطني حول حقوق كبار السن لحمايتهم وضمان التمتع بكافة حقوقهم الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية.
2. إنشاء صندوق لرعاية كبار السن وتوفير الموارد المالية لتعزيز حصولهم على الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والأنشطة الترفيهية والمساهمة في دعم برامج ومشاريع الرعاية لكبار السن وكافة الحقوق التي تمكنهم من العيش الكريم في بيئة تحفظ لهم كرامتهم وحريتهم واستقلاليتهم.
3. تطبيق التأمين الصحي الاجتماعي المجاني لكبار السن لتخفيف أعباء الرعاية الصحية وتحسين أوضاعهم الصحية.
4. توفير الخدمات العلاجية والوقائية والإرشادية المجانية بالمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية وإعطاء الأولوية لكبار السن في الحصول عليها.

5. التوسع في برامج التقاعد المختلفة لتوفير الحماية لكبار السن وتحسين المعاشات التقاعدية بما يتوافق مع متغيرات المعيشة لضمان العيش الكريم.
6. رفع سقف المساعدات النقدية المقدمة من صندوق الرعاية الاجتماعية لفئة كبار السن بما يتوافق مع المتغيرات في تكاليف المعيشة.
7. دعم كبار السن في إقامة مشاريع صغيرة لتوفير فرص عمل لهم وإدماجهم في سوق العمل وتوفير مصادر لتحسين الدخل.
8. إعادة تأهيل مراكز رعاية كبار السن وتزيدها بالاحتياجات الأساسية لتمكينها من القيام بتقديم خدماتها لكبار السن.
9. تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مراكز رعاية كبار السن بطرق وأساليب التعامل مع المسنين.
10. دعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة بالأجهزة والمعدات الأجهزة الطبية والتعويضية المساعدة.
11. تنفيذ مسوحات ودراسات دورية لتقييم مستوى خدمات الرعية الاجتماعية والصحية والنفسية والترفيهية للاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج لتحسين مستوى الخدمات.
12. تشجيع منظمات المجتمع المدني التوجه نحو تنفيذ برامج لرعاية كبار السن وانشاء المراكز والأندية.
13. دعوة أصحاب العمل لتوفير فرص عمل لكبار السن والاستفادة من خبراتهم بما يتوافق مع قدراتهم الذهنية والبدنية.
14. تنفيذ برامج للتوعية المجتمعية بدور كبار السن في التنمية وتعزيز النظرة الإيجابية تجاههم وحمايتهم من العنف.
15. تفعيل دور اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وتوفير الدعم المالي لتمكينها من تنفيذ مهامها في متابعة ومراقبة عمليات التنفيذ.
16. تدريب الشباب على تقديم خدمات الرعاية الطوعية لكبار السن.
17. تدريب الأسر على كيفية التعامل مع كبار السن في المنازل والاهتمام بالرعاية الصحية والنفسية والتغذية.
18. الزام كافة الجهات الحكومية بفتح نافذة خاصة لتسهيل وإنجاز معاملات كبار السن وإعفائهم من رسوم الخدمات (بطاقات – جوازات – خفض قيمة تذاكر السفر)،...
19. التنسيق مع الجهات المعنية بالتخطيط الحضري لتأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد؛ لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، وذلك في ضوء الأنظمة النافذة.
20. إدماج قضايا كبار السن في مناهج التعليم العام والعالي والتعليم الفني وفي البحث العلمي.

****